

عوامل السلوك الإجرامي

زيكيو مصطفى⁽¹⁾

تعتبر الجريمة ضريبة قاسية يدفعها المجتمع وما ينجر عنها من انعكاسات تهدد أمن واستقرار البناء الاجتماعي. ويختلف مفهوم الجريمة من منطقة إلى أخرى ومن بلد لآخر وهذا نظرا لاختلاف القيم والمعايير والعادات والتقاليد الخاصة بكل مجتمع، ولكن ثمة عامل مشترك يتفق حوله الجميع أن الجريمة ظاهرة لا تهدد الأفراد في مالهم وسلامتهم فحسب بل حتى في وجودهم.

وقد جرت محاولات عديدة لفهم العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة من خلال الأعمال التي قام بها علماء الاجتماع انطلاقا من أواخر القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا، وقد أُنجزت عدة أعمال تفسر من خلالها السلوك الإجرامي إلى عوامل داخلية فردية تمثلت في البحوث التي قام بها الثلاثي الإيطالي الشهير في علم الجريمة وهم على التوالي - سيزار لومبروزو، أنريكو فيري، رفائيل قاروفالو - بالإضافة إلى سيجموند فرويد.

أما الفريق الآخر من علماء الاجتماع فقد عزو السلوك الإجرامي إلى عوامل خارجية تتمثل في العوامل الإجتماعي التي أنجزها كل من "دور كايم" و"روبرت كينغ ميرتون" و"بونجر إلخ...".

وقد كشفت نتائج هذه البحوث عن الخطأ الناجم عن التفسير الأحادي الجانب الذي أدلى به هذان المذهبان ولهذا فقد أصبح راجحا وجوب الأخذ بالتفسيرين معا والنظر إلى الجريمة بنظرة تكاملية تجمع بين العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية في آن واحد، ولهذا يعتبر البحث العلمي من الأسباب الفعالة في دراسة وفهم العوامل والدوافع المؤدية إلى ارتكاب الفعل الإجرامي ومن جهة أخرى فهو يعمل على توجيه كافة أوجه النشاط الاجتماعي والإنساني حتى يكون في الاتجاه المناقض للجريمة والانحراف وذلك عن طريق دعمه بالمقومات الحضارية والفكرية والثقافية البناءة

✓ السن وعلاقته بالجريمة

✓ النوع وعلاقته بالجريمة

✓ المستوى التعليمي وعلاقته بالجريمة

✓ الحالة المدنية وعلاقته بالجريمة

✓ الحالة المهنية وعلاقته بالجريمة

(1) - أستاذ ب كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، ب جامعة مستغانم، الجزائر.

1- الإشكالية:

تعتبر الجريمة حقيقة بشرية وظاهرة قديمة لازمت الإنسان منذ أن وضع قدماءه على هذه الأرض، فالصراع بين الخير والشر كان من إحدى العوامل التي أدت إلى الجريمة وبمعنى آخر نقول بأن الجريمة هي إحدى نتائج هذا الصراع. فقد تحدثت عنها الكتب السماوية كأول عمل بشري على الأرض إذا يقول الله تعالى: " فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين ".⁽²⁾

وقد تبين مما سبق أن الجريمة وإن كانت ظاهرة اجتماعية موجودة في كل المجتمعات الإنسانية سواء كانت بدائية أم متطورة، قديمة أم حديثة، متخلفة أم متقدمة وما تتناوله من أنواع النشاط ليس واحد في الزمان أو المكان مادام أساس التجريم تابع لوجهة نظر المجتمع في زمان ما ومكان ما ومن ثم فإن ما يجعل الفعل جريمة. ليس الفعل في ذاته بل نظرة المجتمع بذاته إليه،⁽³⁾ فإذا نظرنا إلى التاريخ التطوري للمجتمعات فقد أكد الباحثون بأن المجتمعات قد مرت بمراحل عديدة قبل تشكيل الدول، فعرف نظام الأسرة ثم العشيرة ثم القبيلة ثم المدينة وأخيرا الدولة. وقد خضعت هذه الجماعات للعادات والتقاليد وما تكون لديها من أعراف نتيجة التطور وتكامل النظم وتراكم المعارف التي أخذت تكتسبها شيئا فشيئا ومن الطبيعي أن يمثل الاهتمام بالجريمة ورد الفعل المقابل أهمية خاصة في حياة تلك الجماعات.⁽⁴⁾

والحقيقة التي لا يجب إغفالها أن السلوك الإنساني قد مر عبر مراحل تفسيرية متصلة بثقافة المجتمع بشكل عام من التفسيرات الغيبية والدينية إلى التفسيرات الفلسفية وأخيرا العلمية، وعندما نتحدث عن السلوك الإنساني لا نقصد به فقط السلوك السوي بل نقصد أيضا السلوك الغير السوي⁽⁵⁾ الجريمة - وهذا ما سمح بظهور علم جديد هو " علم الاجتماع الجنائي " الذي يهتم بدراسة الأسباب المؤدية إلى الجريمة والانحراف، ويرجع جذور هذا العلم بدءا بالمدرسة الوضعية الإيطالية وعلى رأسها العلامة " لومبروزو " الذي يرجع السلوك الإجرامي إلى عوامل عضوية تكوينية أي إيمانه بالتحتمية البيولوجية ثم جاء بعده العلامة " فيري " الذي أضاف لعوامل الإجمام فضلا عن العوامل الأنثروبولوجية عوامل أخرى كالسن والجنس والكثافة السكانية⁽⁶⁾

فإذا كانت المدرسة الوضعية تفسر الجريمة انطلاقا من عوامل فردية فإن اتجاه آخر يعتبر بأن الفرد من صنع المجتمع وأن الجريمة ترتبط به تمام الارتباط وأن الظروف المختلفة التي تصاحب التنظيم الاجتماعي تحتم ظهور الجريمة ولا يجوز ردها إلى عيوب خلقية أو نقص يلحق بالفرد، وتعد الإيكولوجيا الاجتماعية من المساهمات الرئيسية لمدرسة شيكاغو في علم الاجتماع وخاصة في مجال الجريمة والانحراف الاجتماعي والمتمثل في النظر إلى الحي أو المجتمع بمنظور عضوي،

(2) - سورة المائدة الآية 30 .

(3) - د. سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون طبعة، دون سنة، ص 16.

(4) - د. عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم الأول، الجريمة ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، السنة غير مذكورة، ص 20.

(5) - د. عايد الوريكات، نظرية الجريمة، دار الشروق والتوزيع، دون طبعة، عمان الأردن، (2004)، ص 17.

(6) - د. نظير فرج مينا، الموجز في علم الإجمام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، (1993)، ص 17.

فالمدينة حسب المنظور الإيكولوجي تتألف من مناطق طبيعية بحيث تتميز كل منطقة بمجموعة من الخصائص من حيث الخلفية الإثنية أو التجارية.

إن أهم ما يتميز به العصر الحديث هو النمو السريع للمدن من جهة والارتفاع الواضح في عدد السكان وما يترتب عن ذلك كله من مشكلات سواء ما تعلق بالازدحام أو سوء الإسكان، فالكثافة السكانية هي أحد العوامل التخطيطية المهمة وذلك لارتباطها بوقوع الجريمة وأغلب العلماء الاجتماعيين والمخططين العمرانيين يؤمنون بأن الكثافة السكانية والازدحام مرتبطة ارتباطاً تاماً بوقوع الجريمة، حيث ينظرون إلى المناطق السكنية المزدحمة على أنها مناطق ذات معدلات عالية للجريمة⁽⁷⁾

حيث تشير الإحصاءات البوليسية - مديرية الشرطة القضائية - عن الارتفاع الواضح في عدد القضايا المسجلة والتي تخص مختلف أنماط الجريمة سواء ما تعلق منها بالجرائم المرتكبة ضد الأشخاص أو الممتلكات وأهم ما تشير إليه تلك الإحصائيات هو الانتشار الواسع للجريمة في المدن الكبرى، كولاية الجزائر وهران، باتنة، قسنطينة، وهذه المدن صنفت في الإحصاء الأخير على أساساً أنها من بين المدن التي تتميز بكثافة سكانية عالية - الإحصاء العام للسكن والسكنات، أبريل 2008 -

ففي ولاية الجزائر وحدها تم تسجيل خلال سنة 2006 (حسب إحصاءات الشرطة) (8003) قضية خاصة بالإعتداء على الأشخاص و (8500) قضية خاصة بالإعتداء على الممتلكات أي بنسبة تقدر بـ: (13%) و (14 %) على التوالي، أما في سنة 2007 فقد تم تسجيل (9942) قضية و (8094) قضية في الجرائم السابقة على التوالي وخلال الفصول الثلاثة الأولى من سنة 2008 فقد تم تسجيل في نفس الولاية (10768) قضية خاصة بالإعتداء على الأشخاص منها (4681) قضية تتعلق بالضرب والجرح العمدي وتم تسجيل (5918) قضية متعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الأموال منها (4793) قضية تتعلق بالسرقة.⁽⁸⁾

فقد جاء في تقارير الأمم المتحدة بأن التمدن يتضمن كل أنواع التغير في أنماط توزيع السكان وفي تقاليد العمل والسكن والترفيه ووسطحية العلاقات الاجتماعية وعدم مراقبة السلوك كما يتضمن فرص أكبر للجريمة مع أقل إمكانية لكشفها.⁽⁹⁾

فإذا كانت الجريمة إنعكاساً لها الاجتماعية والبيئية، فما هي العوامل التي تساهم في انتشار الجريمة؟.

ومنه نستخرج التساؤلات التالية:

-هل للسن والجنس تأثير على الظاهرة الإجرامية؟.

-هل للوظيفة تأثير على الجريمة؟.

(7) - حيدر عبد الرزاق كمونه، العلاقة بين ظاهرة التمدن والجريمة، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (1997)، ص 48-55.

(8) - المديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الشرطة القضائية، D.P.J. إحصاءات حول الجريمة، الجزائر العاصمة، (2008).

(9) - د.علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، (2002)، ص 69-70.

2-الفرضيات:

انطلاقاً من التساؤلات السابقة نضع الفرضيات التالية:

أ- للسن والجنس تأثير كمي ونوعي في الظاهرة الإجرامية.

ب- للحالة المهنية تأثير نوعي على الجريمة.

3-تحديد المفاهيم:

الجريمة من المنظور القانوني:

الجريمة من المنظور القانوني هي ذلك الفعل الذي يعاقب عليه بموجبه القانون وبمعنى آخر هي ذلك الفعل أو الامتناع الذي نص القانون على تجريمه ووضع عقوبة جزاء على ارتكابه. فالفقيه الإيطالي "فرنسوا كرار" يعرفها بأنها العمل الخارجي الذي يأتي به الإنسان مخالفاً به قانوناً ينص على عقابه.

والجرائم من هذا المنظور ليست على درجة واحدة من الجسامة فمنها ما هو شديد الجسامة ومنها ما هو متوسط ومنها ما هو أخف جسامة ويطلق على هذا النوع الجنايات، والثاني الجنح والثالث المخالفات، فالجناية أشد جسامة من الجنح والجنح أشد جسامة من المخالفات.

الجريمة من المنظور السيكولوجي:

نجد أن علماء النفس ينظرون إلى السلوك الإجرامي على أنه سلوك معاد للمجتمع ANTI SOCIAL BEHAVIOUR وهو لاشك كأي نوع آخر من أنواع السلوك الشاذ أو الغير السوي ولذلك فإن الشخص المجرم لا يختلف عن الشخص المريض، ومن ثم فإن السلوك الإجرامي ما هو إلا نوع من السلوك الشاذ يحتاج إلى العلاج كما تحتاج الأمراض العقلية إلى العلاج والرعاية. كما يرون أن كل فعل إجرامي ماهو وإلا دلالة وتعبير عن صراعات نفسية تدفع صاحبها إلى الوقوع في الجريمة.⁽¹⁰⁾

وقد أشار "برت Burt" إلى أن التصرفات الإجرامية ما هي إلا انطلاق للغريزة انطلاقاً حراً لا يعوقه عائق ويرى أنه من الممكن النظر إلى أنواع الانحراف المختلفة كالسرقة والاعتداء والاعتصاب والجرائم الجنسية وغيرها على أنها تعبيرات لغرائز معينة.

أما " ألكسندر Alexendre" فهو ينظر إلى السلوك الإجرامي على أنه يكون نتيجة للاضطراب في قوى الشخصية الثلاثة "الهو والذات والذات العليا" في تكيفها مع القانون الأخلاقي السائد في المجتمع ويرى " أدلر ADLLER" أن الجريمة نتيجة للصراع بين غريزة الذات أي نزعة التفوق والشعور الاجتماعي.⁽¹¹⁾

(10) - جلال الدين عبد الخالق، الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، (1999). ص 176.

(11) - جلال الدين عبد الخالق، الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، (1999). ص 176.

الجريمة من المنظور السيوسولوجي:

كل الأفعال التي يترتب عليها إخلال بالنظام السائد في الجماعة أو الإضرار بمصالح أو حقوق أفرادها أو المساس بالقيم التي أصطلح الناس عليها علاقاتهم المختلفة والتزامهم بإتباعها في الجماعة.⁽¹²⁾ والظاهرة الإجرامية هي ظاهرة اجتماعية قد توجد عواملها في تكوين الفرد أو في ظروف الجماعة لكنها في الحالتين تحدث إضراب في العلاقة الاجتماعية.

وقد تبانت آراء الفقهاء بشأن المعنى الاجتماعي للظاهرة الإجرامية فمنهم من يؤسس على الأخلاق ومنهم من يردده إلى القيم الاجتماعية.

فالالتجاه الأول يربط بين الجريمة وقواعد الأخلاق فالجريمة وفقا لهذا الاتجاه هي كل فعل يتعارض مع المبادئ الخلقية إلا أن أنصار هذا الاتجاه انقسموا على أنفسهم إلى قسمين: فمنهم من يجعل العلاقة بين الجريمة والأخلاق قاصرة على مخالفة بعض القواعد الأخلاقية لا كلها، ومنهم من يجعل هذه العلاقة شاملة لكل القواعد الخلقية دون تمييز.

ويتزعم القسم الأول الفقيه الإيطالي "قاروفالو" ويرى أن الجريمة هي كل فعل أو امتناع اعتبر جريمة في كافة المجتمعات المتمدينة والتي اعتبرت كذلك على مر العصور بسبب تعارضها مع قواعد الإيثار والرحمة والأمانة والنزاهة ويطلق "قاروفالو" على هذه الجريمة اسم الجريمة الطبيعية وأمثلتها القتل والسرقة.

أما أنصار القسم الثاني فقد قاموا بالربط بين الجريمة ومخالفة كل قواعد الأخلاق لا بعضها.

أما الاتجاه الثاني فيقوم التعريف الاجتماعي للجريمة لديه على أساس الربط بينها وبين القيم الاجتماعي، فمن قائل بأن الجريمة هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأساسية الخاصة بحفظ وبقاء المجتمع.⁽¹³⁾

التعريف الإجرائي للجريمة:

للجريمة معنيان، أحدهما قانوني والآخر اجتماعي، فالأول نقصد به الإتيان بفعل يجرمه القانون أما الثاني فهو الإتيان بفعل يتم بموجبه انتهاك للمعايير التي يحددها المجتمع.

المجرم:

إن المجرم قبل أن يكون شخصا خاضعا لقواعد المسؤولية الجنائية في قانون العقوبات فهو إنسان خارج على ناموس العلاقات الاجتماعية أي خارج على قواعدها في الضبط الاجتماعي بما يأتيه من سلوك إجرامي.⁽¹⁴⁾ فالجرم من وجهة النظر الاجتماعية هو ذلك الشخص الذي أتى سلوكا يجرمه المجتمع و يشير "سذرلاند" إلى السلوك الإجرامي أنه نتاج البيئة بدلا من التكوين الفردي.

(12) - د.عبد الله أوهابية، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، دون طبعة، (2007). ص 25.

(13) - جلال الدين عبد الخالق، الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، (1999). ص 178.

(14) - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الجريمة، دراسة في علم الاجتماع الجنائي، المركب الجامعي الحديث، د. ط، الإسكندرية، مصر، د. سنة. ص 13.

ومن ثم فالمذنبون ببساطة هم أشخاص ذو نمط مشترك من السلوك المسؤول عن الجوار أو الجماعة الأولية التي يرتبطون بها، فالأشخاص يصبحون هكذا بسبب إتصالهم بالأنماط الإجرامية، وأن أمثال هؤلاء الأشخاص نجد أنهم لا يخضعون للقانون بل ينتهكونه.

كما قدم " برجس " تعريف اجتماعي للمجرم مقتضاه "أن المجرم هو الشخص الذي يعتبر نفسه مجرماً، ويعتبره المجتمع كذلك وفي دراسة قام بها "مارشال كلينارد" عن التحضر والجريمة توصل إلى أن التباين الذي يسود المجتمع الحضري ووجود ثقافة إجرامية كان من شأنه أن ينتج نمطا إجراميا له سمات محددة هي : دراية المجرم بالوسائل والفنون الإجرامية، استعمال مصطلحات إجرامية، أن يكون له تاريخ حافل بالإجرام وقد أكد "كلينارد" أن السمات التي وضعها للنمط الإجرامي يجب توافرها في الشخص لكي يعتبر مجرماً من وجهة النظر الاجتماعية.

عوامل السلوك الإجرامي

من الخطأ تفسير الظاهرة الإجرامية الداخلية في العلوم الاجتماعية كما تدرس العلوم الطبيعية فهي لا تدخل في العلوم الأخرى. فقد صاغ البعض مجموعة من القوانين سموها مرة بقانون الحرارة الإجرامي قانون الكثافة وقانون التشبع الإجرامي غير ذلك من الأسماء التي تجرد علم الجرام من إنسانيته وتجعله نباتا أو جمادا فالظاهرة الإجرامية مهما كانت أسبابها ومهما اختلف في تفسيرها لا يمكن إن تتبع ألا من إنسان وانتقالها من الإنسان إلى المجتمع لا يمكن أن يتم بطريقة الجبر الحتم أو الآلية إنما لابد أن تنتقل بالإختيار أي أن الإرادة لها نصيب في ظهور الجريمة. (15) وقد انقسم علماء الإجرام في تفسير عوامل السلوك الإجرامي إلى قسمين:

1- العوامل الإجرامية الداخلية:

1-1- النوع: تختلف نسبة الإجرام بين الرجل والمرأة من حيث الكم والنوع ؛ فـ المرأة عادة لا ترتكب جرائم العنف التي تستخدم فيها الأسلحة البيضاء كالسكاكين أو الأدوات التي تطلب التحاما أو تشابكا مع المحني عليه فهي إن لجأت للسلاح فذلك لأنه يضمن الإصابة من بعيد فهي غالبا ما تتجنب التنفيذ المباشر لجرائم العنف وهي إن اضطرت للقتل فإنما ستستخدم القتل بالسم وغالبا ما يقتصر دورها على المساهمة التبعية لا الأصلية. فقد أثبتت الإحصائيات المستقاة من خلية الإعلام والاتصال التابعة لقيادة الدرك الوطني الخاصة بسنة 2006 / 2007 م أن إجرام الرجال يفوق إجرام النساء بحوالي عشر نقاط لكن هذا لا يعني بالضرورة أن النساء اقل إجراما من الرجال بل إن طبيعة المجتمع الجزائري يفضل التكتّم على جرائم النساء عوض تبليغها إلى أقسام الشرطة تجنباً للفضيحة مما يجعل أجرام النساء يدخل في خانة الرقم الأسود-le chiffre noire de la criminalité- (16)

1-2- السن : من الخصائص الفردية الهامة التي تميز الشخصية الإنسانية سواء من الوجهة العضوية أو النفسية. ويصاحب السن نوعا من التطور الأول داخلي يتعلق بالتكوين العضوي و النفسي والآخر خارجي أي التغير الذي

(15) - د.أحمد علي إسماعيل، علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، القاهرة، مصر، (1997). ص 79.

(16) - نفس المرجع السابق، ص 80.

يطرأ على البيئة التي يعيش فيها الإنسان في فترات حياته المختلفة ومثال ذلك التغير في حياة الشخص من طالب غالى موظف ومن عامل عادي إلى عامل متخصص ومن بنت إلى امرأة.

فقد بينت الإحصائيات الرسمية أن نسبة وقوع الجريمة تبلغ مداه عند الرجال في الفئة العمرية من 18-25 سنة أما عند النساء فيمتد الحد الأقصى إلى 30 سنة.

فقد قسم علماء الإجرام سن الإنسان إلى المراحل التالية:

1-مرحلة الطفولة: وهي تمتد من السن 12 سنة وهي مرحلة هامة في تكوين الشخصية وإن كانت التغيرات التي تحدث خلالها تكاد تنقطع صلتها بالجريمة ولكن لوحظ انه في النصف الثاني من هذه المرحلة تبدأ الاهتمامات الخارجية للصغير كما قد يتمكن من الإفلات من السلطة الأبوية.

ومن أهم المميزات التي تتسم بها هذه المرحلة أن الصغير تضعف موارده المالية فيرتكب الجرائم البسيطة.

2-مرحلة المراهقة: وتمتد من السن 12 سنة إلى 18 سنة تتميز بنمو عضوي ونفسي وعقلي مرتبط بحدة في العاطفة وإن عدم الاستقرار ضعف قوى الإرادة في هذه المرحلة قد يؤدي إلى الجريمة وقد يعجز عن السيطرة على غرائزه الداخلية و خاصة إذا كانت البيئة مساعدة على الجريمة، كما أن ظهور الغريزة الجنسية مع ضعف قدرة الفرد على التحكم الذاتي قد يؤدي به لأنواع مختلفة من الاضطرابات. ويجب في هذه المرحلة على الباحث الجنائي ألا يخلط بين وقوع الجريمة كعارض من عوارض البلوغ وبين دلالتها على ميل إجرامي معين كمظهر من مظاهر التكوين الإجرامي ففي الحالة الأولى قد ترتكب صدفة تحت تأثير عامل نفسي أو عضوي معين تساعده ظروف بيئية عارضة لا تتكرر، أما في الحالة الثانية فالجريمة تصاحب الشخص في مراحل حياته التالية و خاصة البلوغ. لهذا يجب الوقوف على كل العوامل و الظروف الداخلية و الخارجية للشخص للفرقة بين النوعين لاتخاذ التدابير اللازمة.

3- مرحلة النضج: وهي تنقسم إلى طور الشباب من السن 18-25 سنة و إلى مرحلة الشباب الناضج أي ما زاد عن السن 25-35 وتمتد حتى سن الكهولة أي الخمسين.

أما في مرحلة الشباب الناضج فتكثر فيها جرائم الذكاء أي الاحتيال بكافة أشكاله و لكن تقل فيها جرائم السرقات أي بعد سن الخامسة و العشرين.

4- مرحلة الكهولة: أي ما بعد الخمسين وتتسم بتغيرات بيولوجية فتقل الجريمة وتضل في هبوط مستمر مع تقدم العمر ويتوقف الإجرام عادة في سن الخمسين عند الذكور ويتأخر للسن الخمسة والخمسين عند الإناث، وهذا التناقض يتخذ شكلا ثابتا ومنتظما حتى نهاية العمر ويعمل هذا التناقض بما يصيب الإنسان من ضعف ووهن.

وفي المقابل فإن المرأة في هذه المرحلة تعاني من اضطرابات نفسية وعصبية تؤثر على سلوكها بوجه عام فترتفع لدى المرأة في هذه المرحلة نسبة جرائم الأمانة و التهديد وانتهاك حرية الغير.

ومن حيث نوعية الجريمة أيضا فهي تبعد عن جرائم العنف التي تتطلب قوة ونشاط وبالنسبة للسرقات فيتضاءل دورها كثيرا، وبالنسبة لإشباع الرغبة في الثأر ترتكب جرائم القذف والسب والشتيم، وبالنسبة لإشباع الرغبة في الكسب تقع

الجريمة بطريق التحريض لا بارتكابها مباشرة ويعتبر الاحتيال سمة مميزة للجرائم ففي هذه الفترات يتفق مع ضعف القوى الجسدية.

2- العوامل الخارجية:

يقصد بها العوامل الطبيعية والحضارية والاجتماعية الثقافية منها والاقتصادية والسياسية:

1-العوامل الاقتصادية:

تعددت الآراء حول تحديد دورها في وقوع الجريمة فقد تبنى رأي مفاده أن الفقر أو الحاجة هما عاملان أساسيان فيها وذهب رأي آخر أن النظام الرأسمالي هو السبب الرئيسي فيها لأن انتشار الفساد مرجعه سوء توزيع الثروة. ويؤكد قاروفالو دور هذه العوامل الاقتصادية في ارتكاب جرائم الأموال ويستند لعدم التناسب بين الرغبات والاحتياجات الفردية ووسائل إشباعها، وليس أثر العوامل الاقتصادية مقتصر على ارتكاب جرائم الأموال فقد يكون لها أثر في ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص.

أ -الفقر و الجريمة:

يرأى البعض انه السبب الوحيد في الجريمة إلا أن العلاقة بينهما ليست مباشرة وقال العالم الأمريكي - تافت - بأنه إذا كان اغلب المجرمين فقراء فان أغلب المعوزين ليسو مجرمين وأوضحت الإحصاءات أن جرائم الأموال تزداد كلما قل عدد الودائع في صناديق الادخار، والفقر له تأثير واضح على ارتكاب جرائم الأموال كالنصب والسرقة وخيانة الأمانة والاختلاس كما أن له تأثير في ارتكاب جرائم العرض لأن المرأة إذا لم تجد ما يسد حاجياتها تلجأ للعمل في البيوت والفنادق فتتضاعف فرص اختلاطها بالغير وإذا كانت تعول أطفالا صغارا يئنون من شدة الحرمان فإنها قد تنزل في علاقات جنسية غير مشروعة.

ب- البطالة و الجريمة:

تعني التوقف عن العمل وتلجأ الشركات والمصانع الإنتاجية إلى تسريح العمال ويذكر البعض إنها السبب الرئيسي للجريمة ويتحفظ رأي آخر فيرى أن صلتها بالجريمة غير حتمية، فالفراغ الذي يعيشه العاطل عن العمل يصيبه الملل مما يجعله سهل الإثارة وسريع الاندفاع قد يؤدي به الأمر في آخر المطاف غالى ارتكاب الجرائم. هذا فضلا عن الآثار الاجتماعية للبطالة التي تقود إلى الطلاق والتصدع الأسري مما يجعل الأبناء يفقدون القدرة على التكيف مع الوضع الجديد، وبالتالي فهم معرضون أكثر من غيرهم للانحراف كاستهلاك المخدرات أو الانضمام غالبا إلى العصابات الإجرامية التي تستغل هذه الفئة في السرقة أو أعمال إجرامية أخرى.

النظريات المفسرة للجريمة

المدرسة المبروزية: انطلاقا من الفلسفة الوضعية في مجال العلوم الإنسانية عموما تعتبر المدرسة الوضعية نقطة تحول هامة في علم الإجرام ولا نستطيع الحديث عن هذه المدرسة دون التطرق إلى روادها الثلاثة والذين يطلق عليهم اسم الثلاثي الايطالي المقدس في علم the holy three of criminology - وهم على التوالي لومبروزو، فيري قاروفالو

أ - لومبروزو: ظهر اهتمام لومبروزو بالجرمين سنة 1864 ما أثار اهتمامه هو الوشم الموجود على أجساد بعض الجنود ومدى الفحش الذي يمثله بعض هذا الوشم، وقد حاول الربط بين الجنود المجرمين والغير مجرمين والوشم على أجسادهم

أدرك لومبروزو أن الوشم لا يكفي لفهم الطبيعة الإجرامية، وأنه لابد من تحديد سمات للمجرم باستخدام أساليب تجريبية على العلم الوضعي، فقد قام لومبروزو بفحص حوالي أربعمئة مجرمة لمجرمين وحوالي ألف من المجرمين الأحياء، وما أثار انتباهه بمناسبة تشريحه لجثة مجرم يدعى "فينيلا" اكتشف وجود تجويف في قاع الجمجمة يشبه ذلك الموجود عند القردة

كما اكتشف لدى مجرم آخر يدعى "قريسيني" بعض خصائص الإنسان البدائي في تكوينه الجسمي وقد قتل هذا المجرم حوالي عشرين امرأة بطريقة بشعة واعترف بأنه كان يشرب دماء ضحاياه ومن أهم ما توصل إليه لومبروزو من خلال فحوصاته وملاحظاته:

- خلص إلى أن الإنسان المجرم يختلف عن الإنسان العادي في التكوين الجسماني والوظيفي الداخلي والنقص في التكوين يؤثر بدوره على التكوين النفسي للفرد إلى ارتكاب الجريمة.⁽¹⁷⁾

- أهم ما اشتهر به لومبروزو في وصفه للمجرم هو تقريره بإمكانية التعرف عليه انطلاقا من سماته العضوية وقد خلص لومبروزو إلى تقسيم المجرمين إلى خمس وظائف:

أولاً: المجرم بالولادة-BORN CRIMINAL

ثانياً: المجرم المجنون-INSANE CRIMINAL

ثالثاً: المجرم بالعادة-HABITUAL CRIMINAL

رابعاً: المجرم بالصدفة-OCCASSIONAL CRIMINAL

خامساً: المجرم بالعاطفة-CRIMINAL BY PASSION

أهم الانتقادات⁽¹⁸⁾: عدم وجود نظرية علمية واضحة استندت عليها دراساته في تفسير الجريمة

1-عدم وجود منهج علمي واضح من حيث وجود جماعات ضابطة وأخرى تجريبية.

2-اعتماده على إحصائيات رسمية يتحفظ عليها معظم الباحثين وخصوصا قسوة القوانين في تلك الفترة.

3-عدم وضوح المفاهيم و صعوبة ترجمتها إجرائيا.

4-لا يمكن تفسير ظاهرة الجريمة بناءا على عامل واحد و هو بيولوجي وهذا يعني إغفاله للعوامل

الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

5-وجود هذه الصفات عند كثير من الأسوياء.

(17) - د. جمال معتوق، مدخل إلى علم الإجتماع الجنائي، الجزء الأول، دار بن مرابط للطباعة والنشر، 2008، ص 90.

(18) - Frank hagan .research methods in criminal justice and criminology .new York.milan1982, p21.

6- بناء على ما نعرفه اليوم فان 70-80% من السلوك متعلم وهذا رفض لمسألة المجرم بالولادة .

رفائيل قارفيـلو - RAFFAELE GAROFALO - 1852-1934 م

أحد تلامذة لومبروزو والرائد الثاني للمدرسة الوضعية الايطالية إلا أنه خالف لومبروزو وفيري رافضا مبدأ الاختيار والمجرم بالولادة⁽¹⁹⁾. وهو ينحدر من أسرة ايطالية نبيلة وأصبح مشرعا وأستاذا للقانون الجزائي وعضوا دائما في الحكومة وله مجموعة من المؤلفات وهي: الأنتى الجريمة سنة 1895 م والرجل المجرم سنة 1886 م والجريمة أسبابها وطرق علاجها سنة 1911 م.

يبدأ قارفيـلو من الافتراض التالي و هو من أجل أن نفهم المجرم يصبح علينا من الضرورة بمكان فهم تعريف الجريمة ومن هنا يصنف الجريمة إلى صنفين فهناك الجريمة الطبيعية *NATURAL CRIMES*، وأولها أهمية بالغة، ورأى أنها لا تحترم مسألتين أساسيتين في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع : العاطفة أو الشفقة⁽²⁰⁾ ووجدان المجتمع *pity* وهي رفض إيقاع الأذى والمعانات على الآخرين، والأمانة *probity* وهي احترام حق التملك للآخرين، وعليه فإن المجرم تنقصه الأمانة والشفقة تجاه الآخرين و ملكياتهم ومع هذا نجد جارفيلو يرفض التعريف القانوني للجريمة والذي ينص بشكل عام على أن الجريمة هي فعل مخالف للقانون يتطلب تحديد عقوبة أو إجراء احترازي وقد قسم جارفيلو المجرمين إلى أربعة أقسام:

1- المجرم القاتل.

2- المجرم العنيف.

3- المجرم السارق.

4- المجرم الجنسي.

أنريكو فيري *Enrico ferr* 1856-1929م هو من آخر منظري المدرسة الأوروبية الايطالية في علم الجريمة الحديثة في القرن التاسع عشر وتتلמד على يد لمبروزو ولقد عمل فيري بوصية أستاذه في فرنسا متبعاً نمط كتليه ولكن بعد أن طور أفكاره الخاصة به، أما فيما يتعلق بسببية الجريمة فقد نأى فيري بنفسه عن آراء أستاذه "الحتمية البيولوجية" ورأى بأن الجريمة هي مجموعة من العوامل وضمن ذلك عدد هائل من العوامل الأنثروبولوجية والاجتماعية وهذا أدى به إلى وضع المجرمين في خمسة مجموعات وهي:

1 - المجرم بالولادة *born criminal*

2- المجرم المجنون *Insane criminal*

3- المجرم بالصدفة *Occasional criminal*

4- المجرم الانفعالي *passionate criminal*

5 - المجرم بالعادة *habitual criminal*

(19) -Op- Cit. p21.

(20) - عوض محمد عوض، مبادئ علم الإجرام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1980، ص 40.

النظرية النفسية:

إذا كان أصحاب الاتجاه البيولوجي قد توصلوا إلى نتيجة مؤداها أن هناك علاقة بين السلوك الإجرامي وتكوين الجسم سواء من ناحية الشكل العام أو الكفاية الوظيفية لأجهزته المختلفة لاسيما الغدد الصماء، فإن رواد النظرية النفسية يقرون أن هناك علاقة بين السلوك الإجرامي والتكوين النفسي والعقلي للفرد حيث يرى البعض أن هناك علاقة بين المرض العقلي والجريمة من جهة، ومن جهة أخرى فإن الطاقة الغريزية الزائدة عن الحد كما يرى "سيريل بيرث" CYRIL BURT النفساني الانجليزي معتمدا على نظريات "ماكس جولد" وليس على نظريات فرويد "في التحليل النفسي" أن السلوك الإجرامي ناجم عن المظاهر الطبيعية⁽²¹⁾ غير المقيدة للدوافع الغريزية أي الفطرية العامة "فالأشكال المختلفة للجناح كالسرقة والإعتداء بالضرب أو بالجرح فهي كلها تعبيرات عن غرائز ودوافع فطرية عامة قوية في طاقتها شديدة فيما تحدثه من انفعالات إلى درجة زائدة عن المعتاد⁽²²⁾

أولا: نظرية التقليد:

يعد قابريال تارد "GABRIEL TARD" رائد الاتجاه النفسي لتفسير الجريمة فهو يرى أن الجريمة ظاهرة اجتماعية نفسية يتعلمها الطفل من البيئة المحيطة به عن طريق محاكاة المجرمين من أهله وعشيرته وأصدقائه فالسلوك الإجرامي من وجهة نظره خلق يتطبع الفرد عليه اجتماعيا منذ الصغر، ويسري هذا بين الأفراد في المجتمع متبعا لقانون المحاكاة نفسه. فالجريمة من وجهة نظره كأية حقيقة إجتماعية أخرى نشاط اجتماعي ينتقل كالبدعة من فئة قليلة إلى فئات كثيرة.

ثانيا: نظرية التحليل النفسي:

ظهرت نظرية التحليل النفسي في أواخر القرن التاسع عشر على يد "سيجومند فرويد" (1856- 1939 م) ولم يكن ظهورها مفاجئا بل جاء بعد مقدمات أهمها ما طرأ على ميدان الطب النفسي وما تميز به من خصائص خلال الفترة من 1880-1890 م وأهمها ما يلي:

1 - الاهتمام بالأمراض العصبية و لا سيما المستيريا.

2 - استخدام التنويم المغناطيسي كوسيلة للبحث.

3 - التأثير العلاجي للتنويم المغناطيسي.

وطبقا لهذه النظرية فإن السلوك الإنحراقي يكمن في ذات الشخص وباستخدام المنظور الفرويدي فإن الشخص المجرم هو ذلك الذي لم تنم لديه أنا قوية "ego" يمكنها التحكم في بواعث الانحراف-id - أو يكون الانحراف وليد سيطرة الأفعال المنحرفة، فالشخصية كما تصورها فرويد تتألف من ثلاثة أجهزة رئيسية (الهو، والأنا، والأنا الأعلى)، فالإجرام طبقا لنظرية التحليل النفسي يرجع بالأساس للإضطراب الذي ينشأ بين مكونات الشخصية

(21) - عبد الرحمان العيسوي، مبحث الجريمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 59.

(22) - د.حسن الساعاتي، التحليل الاجتماعي للشخصية واتجاه جديد لفهم السلوك المنحرف، المجلد الأول، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1958. ص 57.

ويتزعم هذا الاتجاه وليام هيلي "William healy" حيث قام ببحوث متعددة في ميدان جناح الأحداث حيث اقتنع هو وأتباعه أن الدوافع الأساسية للإجرام مستترة ومدفونة في اللاشعور ولا يمكن الكشف عنها إلا بالتحليل النفسي.

وطبقا لنظرية التحليل النفسي فان المنحرفين والمجرمين يعتبرون مرضى أو مصابين بسوء التوافق، ويلخص "فولد" vold هذه الحالة أن السلوك الإجرامي يمكن فهمه ببساطة وبصفة خاصة كإستجابة بديلة، فشكل ما من الرمزية يحل العقد المكبوتة من خلال إثارة الشعور بالذنب والقلق ناتجة عن الرغبة في العقاب، فالجرم يرتكب الفعل الإجرامي لكي يمسك ويعاقب، حيث إن المجرم يقع وبدون إدراك في أخطاء معينة ناتجة عن طريق الإهمال وعدم التبصر في ارتكاب الجريمة مما يؤدي إلى ترك الدلائل تمكن السلطات من القبض عليه. والمجرمون من جهة نظر التحليل النفسي فئة من السيكيوباتين حيث يتصرف المجرم وفقا لنظام من القيم في جماعة بعينها تكون عادة مجتمعا خاصا محددًا بالقياس إلى المجتمع العام الشامل.

وفي الحقيقة فإن نتائج كثير من دراسات العلاج النفسي المبكرة تؤكد أن المنحرفين بصفة عامة ما هم إلا مرضى أو سيكيوباتين، وهذا يعني طبقا لمداخل التحليل النفسي إن الشخص الذي يرتكب جريمة أو سلوكا انحرافي ما هو إلا شخص قلق نفسيا.

التفسير السوسيولوجي للجريمة و الانحراف لللامعيارية والجريمة عند دوركايم تفسيراً للجريمة والانحراف:
إن تحليل نظرية دوركايم في اللامعيارية وعلاقتها بالانحراف تحليلا نقديا، ليس بالأمر الهين، ولأن منطوق هذه النظرية لم يحدد على نحو واضح في جزء معين من مؤلفات هذا العالم، علاوة على أنه لم يخصص كتابا، أو جزء من كتاب أو فصلا لمعالجة هذه الفكرة معالجة متكاملة، كما أن تحليله لللامعيارية تتميز بالانفتاح الفكري على ميادين متعددة لعلم الاجتماع، كالاقتصاد والأسرة والعمل، وحتى استخدامها للمصطلح لم يحدد بوضوح، و ليس دليل على ذلك من أن دوركايم لم يقبل استعمال مصطلح لللامعيارية-ANOMIE- كاسم بقدر استخدامه له كصفة فيقول "الانتحار اللامعيارى" SUICIDE ANOMIQUE وتقسيم العمل اللامعيارى DEVISION DU TRAVAIL anomique، ومع ذلك فقد كانت "اللامعيارية" تمثل فكرة محورية في نظرية دوركايم السوسيولوجي، كما أنه استخدمها كأداة لتحليل الانحراف والجريمة لفهم السلوك الإنساني بوجه عام.

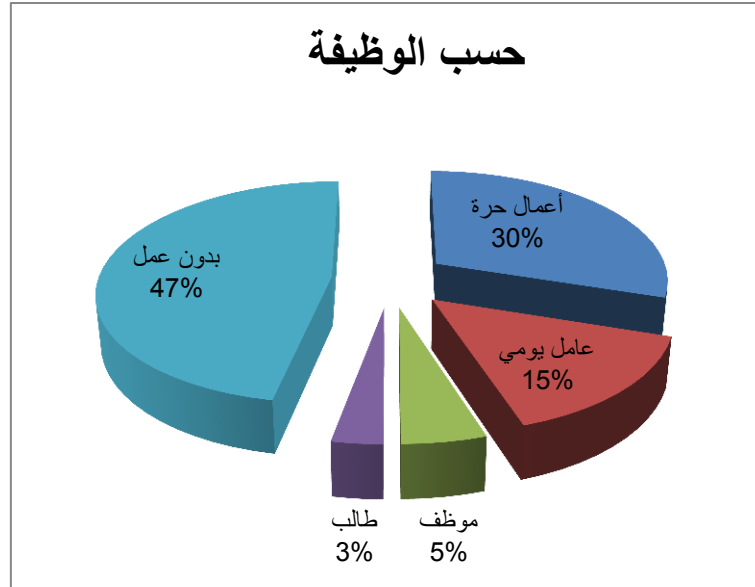
وقد تبين أن لللامعيارية في نظرية دوركايم تشير إلى حالة اضطراب تصيب النظام-ORDRE- حالة من انعدام الانتظام-DE REGULATION- أو تسبب تنجم عن أزمات اقتصادية أو كوارث أسرية، وفي نفس الوقت الذي تؤدي به الانحراف.

أو قد تشير لللامعيارية إلى حالة تكون فيها العلاقات بين الأعضاءORGANS في عملية تقسيم العمل، غير منظمة أو غير متناسقة في اتصالها مع بعضها البعض، وفي استمرارها واعتمادها المتبادل، ومن ثم تكشف هذه الحالة عن مظاهر إنحرافية، أي تكون مظهرا للانحراف.

إن تعريف لللامعيارية على هذا النحو يحتاج إلى عملية تحليل مفصل لها، من حيث أنها تشير إلى متغير معتمد، أو نتيجة لظروف مجتمعية أو جماعية معينة، في نفس الوقت الذي تؤدي فيه إلى الانحراف، فتكون "متغيرا مستقلا"، من أجل إجراء هذا النوع من التحليل فيتعين الإشارة أولا إلى مجالات اللامعيارية الثلاثة وهي المجال الاقتصادي بوجه عام، ومجال الأسرة، والحياة الزوجية، وأخيرا مجال تقسيم العمل.⁽²³⁾

-العوامل الاجتماعية وعلاقتها بالجريمة

أ- الحالة المهنية:



الشكل رقم: 1- يبين توزيع الفاعلين حسب الوظيفة لسنة 2008م⁽²⁴⁾

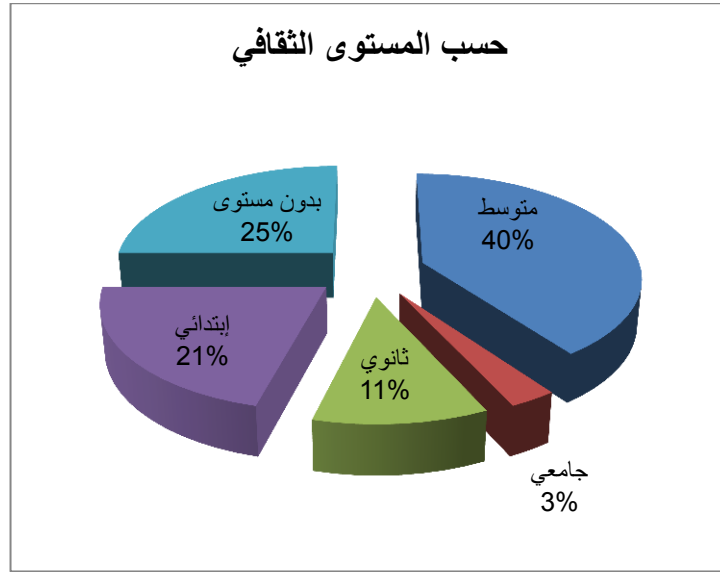
يبين الشكل أعلاه أن هناك تباين في توزيع نسب المتورطين في مختلف الجرائم -الحق العام، الجريمة المنظمة، جرائم أخرى وذلك حسب الحالة المهنية حيث تبين لنا من خلال تحليل البيانات الواردة في الشكل السابق أن فئة البطالين تقدر نسبة المتورطين في صفوفهم بـ: 47% وأهم ما يميز أفراد هذه الفئة هو مرورهم بأوقات فراغ تجعلهم عرضة لاستقطاب بعض المؤثرات الخارجية سواء كان ذلك عن طريق التعلم أو التقليد أو الحاجة تجعلهم ينساقون في درب الجريمة.

أما الأشخاص الذين يمارسون أعمال حرة جاءت نسبة المتورطين في صفوفهم بـ 30%، حيث يقدم هؤلاء المتورطين على ممارسة نشاطات تجارية بدون سجلات تجارية، أو أنهم يقدمون على إنتاج بعض السلع التي لا تخضع للمواصفات التجارية أو الصناعية، قد تعرض المستهلك لمخاطر صحية، أو أن يتسبب هؤلاء في تلوث البيئة نتيجة لطبيعة الأنشطة التي يمارسونها أو أنهم يتخذون -الأعمال الحرة- كغطاء للتستر على بعض الأنشطة الإجرامية.

(23) - د. جمال معتوق، مدخل إلى علم الإجتماع الجنائي، الجزء الأول، دار بن مرابط للطباعة والنشر، 2008، ص 230

(24) - قيادة الدرك الوطني، خلية الإعلام والاتصال، مارس 2009.

ب- المستوى الثقافي وعلاقته بالجريمة:



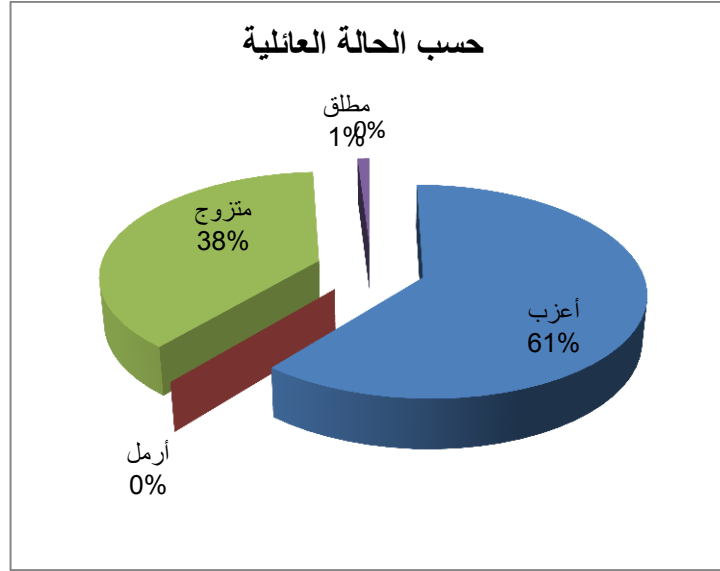
الشكل رقم(2): توزيع الفاعلين في مختلف الجرائم المسجلة سنة 2008 م حسب المستوى التعليمي. (25)

يوضح الشكل أعلاه أن للمستوى الثقافي تأثير مباشرة على توزيع نسب الجريمة، حيث يتبين لنا من خلال تحليل بيانات الشكل السابق، أن نسبة الأشخاص من ذوي المستوى التعليمي - متوسط وبدون مستوى - هم من أكثر الفئات التي ترتفع نسب الجريمة في صفوفهم، فبالنسبة للفئة الأولى -متوسط- فقد سجلت نسبة 40% وهذا يدل على أن للتسرب المدرسي دور كبير في معدلات الجريمة، كون أن الشخص في هذه المرحلة الدراسية كان من المفروض أن يواصل دراسته ولكن مغادرته لمقاعد الدراسة وارتدائه في أحضان الشارع جعلته عرضة للاكتساب السلوكيات المنحرفة من خلال الإقتداء ببعض النماذج السيئة التي تهيئ له الدخول إلى عالم الجريمة.

وتأتي في المرتبة الثانية الفئة الخاصة بالمتورطين الذين ليس لديهم مستوى بنسبة 25% وهذا ما يؤكد بأن للأمية دور كبير في ارتفاع الجريمة، بينما نجد نسبة الإجرام تنخفض في صفوف الفئات التي لها مستوى تعليمي عالي كون أنه هذه الأخيرة اكتسبت ثقافة خلال مشوارها الدراسي تجعلها على درجة عالية من الوعي والأخلاق والانضباط والتقييد بالمعايير التي يحددها المجتمع والتشبث بالقيم التي تجعل هؤلاء الأفراد يسلكون السلوك السوي،

فالنسبة الواردة في الشكل (أعلاه) حول نسبة المتورطين في فئة الجامعين 3% نجد هؤلاء إما أنهم أكملوا دراستهم ومروا بفترة بطالة أو أنهم استغلوا مستواهم التعليمي في تطبيق بعض التكنولوجيات المتطورة لأغراض غير مشروعة كالنزوير أو إرتكاب جرائم الانترنت.

ج-الحالة العائلية (المدنية)



الشكل رقم 3: يبين توزيع الفاعلين حسب الحالة العائلية لسنة 2008م. (26)

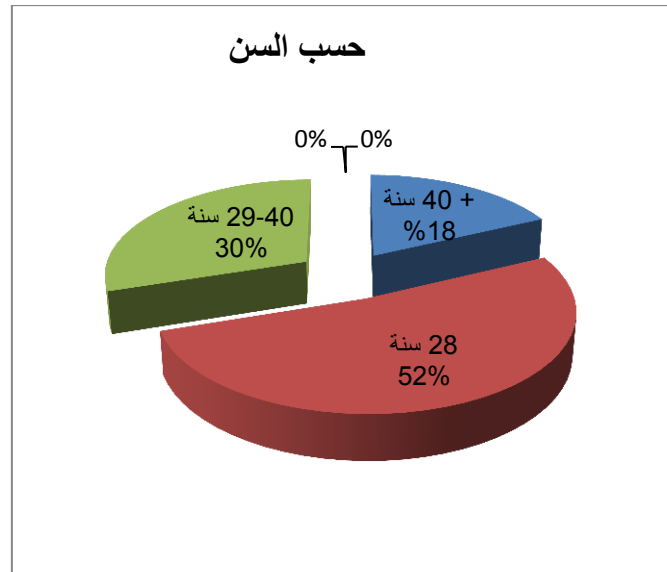
يوضح الشكل أعلاه أن هناك علاقة مباشرة بين الحالة العائلية ومستويات الجريمة، بحيث نلاحظ أن فئة العزاب هم من أكثر الفئات إقداما على إرتكاب الجرائم، بحيث قدرت النسبة في هذه الفئة بـ 61% ويرجع هذا الإرتفاع- حسب إعتقادنا- لكون أن الشخص الأعزب لا يتقيد ببعض الإلتزامات العائلية بالمقارنة مع أقرانه المتزوجين، فالعازب ليست لديه أسرة يعيلها ولا توجد لديه مسؤولية ملقات على عاتقه تجعله ملتزما بسلوكات متزنة، فالأعزب يمتلكه شعور يتمثل في حب المغامرة والتي تنتهي في غالب الأحيان بإرتكاب جرائم كا -الزنا - أو الإجهاض الذي تقدم عليه الأم العازبة، ومن بين أهم السلوكات التي تميز العزاب وهو التعود على السهرات إلى أوقات متأخرة من الليل وهذا ما يجعلهم عرضة إلى مخالطة رفاق السوء -جماعة الرفاق- والإنسياق وراءهم مما يجعلهم يلجؤون إلى عالم الجريمة كإستهلاك المخدرات أو حيازتها، أو بيعها أو يقدمون على إرتكاب جرائم السرقة.

بينما نجد فئة المتزوجين تأتي في المرتبة الثانية وذلك بنسبة 38% وهذه نسبة تعتبر مرتفعة بالمقارنة مع الفئات الأخرى (الأرامل، المطلقين) فالشخص المتزوج لديه إلتزامات تجاه أسرته، فهو الذي يعيلها ويوفر لها جميع الحاجيات من ملابس ومأكل وإيواء وهذه كلها مستلزمات تتطلب موارد مالية لسدها، فكيف بالشخص المتزوج والذي لديه

أبناء أن يسد تلك المستلزمات وهو في حالة بطالة ومن جهة أخرى نجد أن هناك غلاء في مستويات المعيشة لا يستطيع أن يتحمل أعبائها حتى الشخص العامل، نظرا لتقلبات الأسعار التي تعرفها الأسواق، فهذه كلها عوامل تدفع بالشخص المتزوج إلى سد حاجياته ولو كان ذلك من خلال الإقدام على سلوكيات غير مشروعة كالسرقة، أو الإتجار بالمخدرات.

العوامل الديموغرافية وعلاقتها بالجريمة:

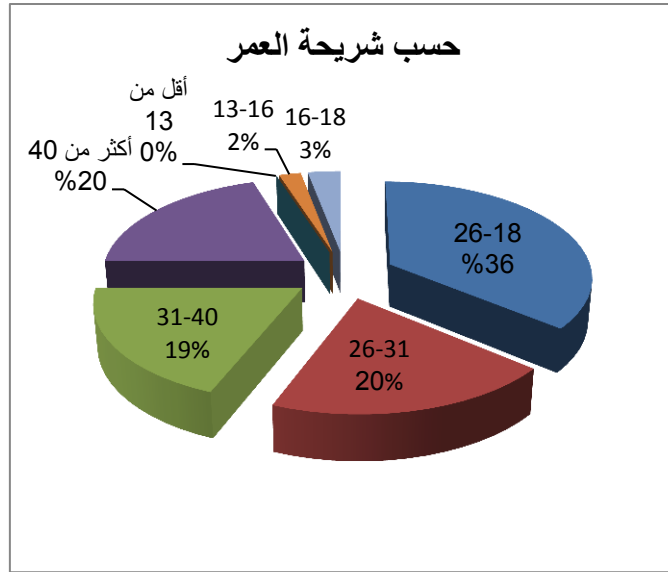
د- علاقة السن بالجريمة:



الشكل رقم (4): يبين توزيع الأشخاص المتورطين خلال سنة 2007 و ذلك حسب السن. (27)

يوضح الشكل أعلاه أن هناك تأثير لعامل السن على نسب الجريمة و ذلك من خلال تحليل بيانات الشكل رقم (4)، حيث تبين لنا أن أكثر الأشخاص تورطا في الجرائم المسجلة خلال سنة 2007م ينتمون إلى الفئة العمرية الخاصة بالأشخاص الأقل من 28 سنة حيث تم تسجيل أكبر عدد من الجرائم في صفوف هذه الفئة وذلك بنسبة بلغت 52%.

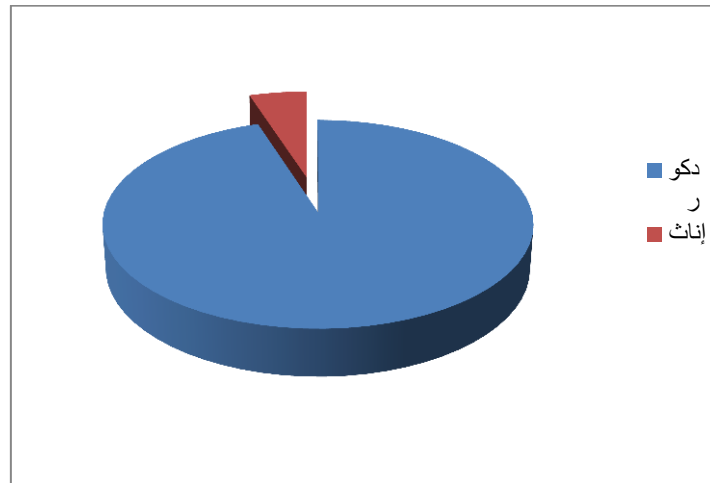
بينما تنخفض هذه النسب كلما ارتفع السن (29-40) سنة تمثل 30% وفئة 40+ سنة تمثل 18%، وهذا ما يؤكد صحة الفرض الذي يعتبر بأن للسن تأثير كمي ونوعي على الجريمة.



الشكل رقم (5):توزيع الفاعلين في مختلف الجرائم المسجلة في سنة 2008 م حسب السن.⁽²⁸⁾

يبين الشكل (أعلاه) أن هناك علاقة بين السن ومستويات الجريمة بحيث نجد أن الأشخاص المتورطين الذين تتراوح أعمارهم ما بين سنة 26-18 هم من أكثر الفئات ارتكابا للجرائم –الحق العام، الجريمة المنظمة – فإذا اعتبرنا أن فئة الشباب تمتد من 18-35 سنة فإننا نجد أن النسبة الكلية للأجرام تقدر بـ 56% ، بينما تقل نسب الجرائم في الفئات الأخرى سواء تعلق الأمر بالفئة أقل من 18 سنة أو الفئة أكثر من 35 سنة وهذا ما يؤكد الفرض الذي يعتبر بأن لعامل السن تأثير كمي ونوعي على الجريمة.

حسب الجنس:



الشكل رقم (6): يبين توزيع المتورطين في جرائم الحق العام حسب الجنس

من خلال الشكل المبين أعلاه يتضح لنا جليا أن هناك فرق جوهري في توزيع نسب الجريمة بين الجنسين (ذكور، إناث) حيث أننا نلاحظ أن الذكور أكثر ارتكابا لجرائم الحق العام (جرائم ضد الأشخاص، جرائم ضد الممتلكات ، الجريمة المنظمة) بينما نلاحظ أن نسبة الإناث أقل تسجيلا للجرائم السالفة الذكر وهذا لا يعني أن النساء هن أقل إجراما من الرجال بل ذلك يعود إلى طبيعة العائلة الجزائرية، حيث تفضل التكتّم على الجرائم التي ترتكب من طرف النساء على أن تبلغ إلى أقسام الشرطة وهذا ما يجعل جرائم المرأة تدخل في خانة الرقم الأسود للجريمة.

-نتائج الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية التي طرحت في هذه الدراسة عن العوامل الاجتماعية والديموغرافية التي لها أثر في الظاهرة الإجرامية، وبعد عرض وتحليل البيانات الخاصة بفروض الدراسة، توصلنا إلى تأكيد صحة الفرضيات وذلك من خلال النتائج التالية:

- أن المتورطين في جرائم القانون العام - حسب إحصاءات خلية الإعلام والاتصال لقيادة الدرك الوطني خلال سنة 2007 أغلبيتهم من الفئة أقل من 28 سنة. وذلك بنسبة تقدر ب 52% وأن الفئة العمرية أكثر من 40 سنة سجل فيها نسبة تقدر ب 18% وهذا ما يؤكد التأثير الكمي والنوعي للسن على الجريمة.
- أن للنوع أو (الجنس) تأثير كمي ونوعي حيث قدرت نسبة الذكور في الجرائم (السالفة الذكر) بحوالي 93% بينما لا تتعدى نسبة الإناث نسبة قدرها 7%.
- أن البطالين هم أكثر إقداما على جرائم القانون العام (الجرائم ضد الأشخاص والممتلكات والجريمة المنظمة)، وهذا حسب إحصاءات الدرك الوطني، بينما نجد الموظفين أقل تورطا في هذه الجريمة، وهذا ما يؤكد أن للحالة المهنية تأثير نوعي على الجريمة.
- أن للمستوى الثقافي تأثير على مستويات الجريمة، بحيث بينت نتائج تحليل البيانات أن 40% من المتورطين في جرائم الحق العام هم من ذوي المستوى التعليمي (متوسط)، و هذا ما يؤكد أن التسرب المدرسي عامل مؤثر في ارتفاع مستويات الجريمة.
- أن الحالة المدنية (الحالة العائلية) لها تأثير في مستويات الجريمة، حيث تبين لنا من خلال تحليل البيانات أن فئة العزاب أكثر إجراما على غرار الفئات الأخرى حيث تم تسجيل نسبة 61%، بينما تم تسجيل نسبة قدرها 38% في صفوف المتزوجين.

الختامة:

إن الظاهرة الإجرامية الجريمة لا يمكن تفسيرها بعامل واحد وإنما هناك عدة عوامل تتحكم فيها سواء كانت فردية (داخلية) كالعوامل النفسية والبيولوجية أو عوامل خارجية (اجتماعية) تتعلق بالبيئة التي يعيش فيها الفرد وبالتالي فقد وجد أن هناك إجماع بضرورة تفسير الظاهرة الإجرامية بنظرة تكاملية تأخذ بعين الاعتبار الاتجاهين معا. فعندما تطرقنا إلى العوامل الاجتماعية والديموغرافية كانت وجهة نظرنا تصب في هذا الاتجاه - أي تفسير الجريمة و إرجاع أسبابها إلى عدة عوامل - فقد أوضحت لنا من خلال هذه الدراسة أن هناك عدة عوامل تتحكم في السلوك الإنحراقي كالسن والجنس (النوع) حيث تبين لنا أن ثمة تأثير كمي ونوعي لهاذين العاملين على الظاهرة الإجرامية، وأن هناك علاقة وثيقة لبعض العوامل الاجتماعية على مستويات الظاهرة الإجرامية ك- المستوى التعليمي، الحالة المدنية، الحالة المهنية- .

قائمة المراجع

- 1- سورة المائدة الآية رقم 30.
- 2- د. سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون طبعة، دون سنة.
- 3- د. عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم الأول، الجريمة ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، السنة غير مذكورة.
- 4- د. عايد الوريكات، نظرية الجريمة، دار الشروق والتوزيع، دون طبعة، عمان الأردن، (2004).
- 5- د. نظير فرج مينا، الموجز في علم الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، (1993).
- 6- د. حيدر عبد الرزاق كمونه، العلاقة بين ظاهرة التمدن والجريمة، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (1997).
- 7- المديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الشرطة القضائية، D.P.J. إحصاءات حول الجريمة، الجزائر العاصمة، (2008).
- 8- د. علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، (2002).
- 9- جلال الدين عبد الخالق، الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، (1999).
- 10- د. عبد الله أوهابية، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، دون طبعة، (2007).
- 11- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الجريمة، دراسة في علم الاجتماع الجنائي، المركب الجامعي الحديث، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، دون سنة.
- 12- د. أحمد علي إسماعيل، علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، القاهرة، مصر، (1997).
- 13- د. جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، الجزء الأول، دار بن مرابط للطباعة و النشر، 2008.
- 14-Frank Hagan. research methods in criminal justice and criminology. New York. Milan 1982.
- 15- عوض محمد عوض، مبادئ علم الإجرام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1980.
- 16- عبد الرحمان العيسوي، مبحث الجريمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
- 17- د. حسن الساعاتي، التحليل الاجتماعي للشخصية وإتجاه جديد لفهم السلوك المنحرف، المجلد الأول، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1958.
- 18 - قيادة الدرك الوطني، خلية الإعلام والاتصال، مارس 2009.